

إيجابية الفحوصات المخبرية فوق 24% التلقيح في «الأميركية» يُعزّز هاجس المحسوبيات؟

رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم سنجيلا أسماءهم، في الساعات الـ 48 المنصرمة، عبر المنصة الرقمية من أجل الحصول على اللقاح المضاد لفيروس كورونا. وبحسب وزير الصحة، حمد حسن، فإن 36 ألفاً تسجلوا السبت الماضي تزامناً مع وصول الدفعة الأولى من لقاح «فايزر»، فيما سجل 36 ألفاً آخرين أسماءهم تزامناً مع انطلاق عملية التلقيح.

حتى الآن، لا يزال الحكم على نسبة الإقبال على اللقاح مُبكراً وفق للمعنيين الذين يولون الحث على أخذ اللقاح أولوية قصوى لضمان الوصول إلى المناعة المجتمعية المنشودة في ظل استمرار المؤشرات التي تُنبئ بواقع مازوم. إذ تجاوزت نسبة إيجابية الفحوصات المخبرية المخصصة للكشف عن الفيروس،

من أصل 500 ألف سجلوا أسماءهم على المنصة 250 ألفاً من محافظة جبيل لبنان

أص، الـ 24%، فمن أصل 7133 فحصاً مخبرياً أجريت خلال الساعات الـ 24 الماضية (بسبب علة الأحد، سُجلت 1739 إصابة 14) منها وافدة، وعلقت وزارة الصحة تسجيل 44 وفاة رفعت إجمالي الضحايا إلى 4037. وعليه، تأتي سياسة التشجيع على أخذ اللقاح ضمن مساعي «السباق» مع الوباء الذي بات يُنتج دورياً سلالات متحورة أكثر خطورة وانتشاراً من الفيروس «الأصلي»، وإذا ما صدقت تقديرات الجهات المعنية، يُتوقع أن تستغرق عملية التلقيح ثمانية أشهر، ما يفرض التشدد في التدابير الوقائية التي يجب أن ترافق تلك العملية، وهو أمر يبدو مُستبعداً وفق ما تُظهره مؤشرات التمدد على الإقبال الذي بات شبه شكلي.

تقنين الأدوية: حين يصبح الـ «بنادول» عملة نادرة

إذ تعتمد إلى إعطاء كل صيدلية حاجتها مرة واحدة في الشهر، وفي هذا الإطار، يشير أحد الصيادلة إلى أنه «منذ فترة، بدأت الشركة بالتقنين، فمثلاً أصبح كل صيدلي محكوماً بطلبية واحدة في الشهر»، مشيراً إلى أن «الكميات التي نلقاها اليوم من البنادول توازي نصف ما كنا نأخذه سابقاً، لذلك نمتنع اليوم عن إعطاء عملة كاملة من الدواء».

تحدثت مصادر شركة «سادكو» عن مسار بات أمراً واقعاً منذ نحو خمسة أشهر، وتحديداً «في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي، حيث التزمنا بإعطاء كل صيدلي المعدلات نفسها التي كان يصفها العام الماضي، بلا زيادة ولا نقصان»، مشيرة إلى أن الشركة «تعترض زيادة 10% لكل عملية»، وتؤكد أن هذا الإجراء له هدف واحد «هو لنخزل قادريين نأمن الدواء»، وتفرّق المصادر بين موعدين للطلبية، لافتة إلى أنه «بالنسبة إلى الصيدليات الصغيرة، تصرف الطبية عن شهر كامل، أما الرسمي لـ «بنادول» في لبنان،



(مروان بوحيدر)

الرعاية الصحية في المراكز الأخرى والمسجلة أسماءهم على منصة وزارة الصحة. مصادر مطلعة قالت لـ «الإخبار» إن «الأميركية» اعتمدت مركزاً لتلقيح رئيسي وهو معني بتوزيع الجرعات على بقية العاملين الصحيين في المؤسسات الاستشفائية المجاورة».

مُنحّتها إلى ضرورة تفعيل الرقابة حرصاً على ضمان وصول اللقاحات إلى الفئات ذات الأولوية في هذه المرحلة. ولعل ما يُعزّز «شبهات» انزلاق إدارة الجامعة في سياسة المحسوبيات، ما نقلته مصادر في رئاسة الحكومة لـ «الإخبار» بشأن طلب الأخيرة من إدارة الجامعة لتسليم



(هيلم الموسوي)

أسماء وبيانات الـ 550 شخصاً الذين تلقوا اللقاح، «إلا أن إدارة الجامعة رفضت الامتثال للطلب». في هذا الوقت، كان الوزير حسن السنوك، إذ يشير مصدر «سادكو» الحكومي، حيث افتتح الأقسام المخصصة لحملة التلقيح المعتمدة ضد فيروس كورونا، إلى أن كل فرد

تقنين الأدوية: حين يصبح الـ «بنادول» عملة نادرة

الأمر يغيّر المعادلة. أما بالنسبة إلى الشركة، فمعادلة أخرى تفرض نفسها اليوم وهي انتظار المعاملات في مصرف لبنان، وما تفرضه تعليمات المركزي «لناحية الطلب بان لا تتخطى الكميات ما كانت عليه العام الماضي»، وما يفرضه علينا السنوك، إذ يشير مصدر «سادكو» إلى أن الكميات الموجودة اليوم في سنوك الشركة تكفي لـ 23 يوماً كحد أقصى، وهذه المدة لا تغطي كل أنواع البنادول، إذ إن هناك أنواعاً تكفي مقطوعة منذ شهرين «مثل بنادول السنوك فيها ستة أيام مثل بنادول الـ 24 حبة و 21 يوماً للبنادول الـ 72 حبة»، فيما هناك أنواع أخرى متقطعة منذ شهرين «مثل بنادول نايت»، ثمة سبب إضافي يدفع الشركة إلى «التشديد»، وهي حال المواد الخام التي تستخدم لإنتاج هذا الدواء «إذ إن الشركة الأمل لهذه المواد هي الأخرى تعتمد على التفتين وخصوصاً في ظل زيادة الطلب العالي عليها». لكل هذه الأسباب، تعتمد الشركة إلى تلك الإجراءات

تقنين الأدوية: حين يصبح الـ «بنادول» عملة نادرة

إذ تعتمد إلى إعطاء كل صيدلية حاجتها مرة واحدة في الشهر، وفي هذا الإطار، يشير أحد الصيادلة إلى أنه «منذ فترة، بدأت الشركة بالتقنين، فمثلاً أصبح كل صيدلي محكوماً بطلبية واحدة في الشهر»، مشيراً إلى أن «الكميات التي نلقاها اليوم من البنادول توازي نصف ما كنا نأخذه سابقاً، لذلك نمتنع اليوم عن إعطاء عملة كاملة من الدواء».

نسبة الجباية لم تتعدّ الـ 35 في المئة «في أيام الخير» الرسوم البلدية: حتى القضاة لا يدفعون!



(هيلم الموسوي)

المكلفين لأهداف شخصية، وهو ما يشير إليه المراقب العام في وزارة الداخلية والبلديات هادي الديك في كتابه «بلديات لبنان بين الرقابة والتوجيه»، لجهة ضياع حقوق البلدية في زوارب الهدر بسبب دخول العوامل الشخصية المستقل. بذلك، باتت جباية الرسوم البلدية مصدر الدخل شبه الوحيد لمعظم البلديات. ورغم أن الجباية، حالياً، تبدو أمراً صعب المنال، في ظل الأزمة التي تصيب الجميع، وفي ظل قانون تخليق المهل، إلا أنها كانت دائماً في أسفل سلم اهتمامات البلديات، ووفق عدد من رؤساء المجالس البلدية، لم تتعدّ نسبتها الـ 35 في المئة «في



أيام الخير». إذ إن التهرب من تسديد الرسوم البلدية بات «سمة» من سمات المجتمعات المحلية التي اعتادت سياسة غض النظر والتسامح والإعفاء غير القانوني من مثرّيات الدفع، وخصوصاً من فئات اجتماعية تُعد «قادرة» على الدفع، ويُفترض أن تشكل «قدوة»، إلا أنها تتمتع عن ذلك، محتمة بـ «مواقفها المرموقة». إذ إن قسماً كبيراً من الوزراء والنواب والضباط في مختلف الأسلاك العسكرية والأمنية لا يسدّدون الرسوم البلدية المتوجبة عليهم ضمن نطاق سكنهم، والمفارقة أن عدداً كبيراً من القضاة، ممن يفترض بهم السهر على تطبيق القوانين، تتراكم الرسوم البلدية عليهم من سنة إلى أخرى، رغم أن الرسوم المفروضة عليهم، تحديداً، لا تتعدى نسبتها الـ 1,5% من القيمة التجارية للمسكن وهي مرتبطة بتكاليف الأرصعة والمجازير، فيما يتم إعفاؤهم من نسبة الـ 5% المفروضة كرسوم للسكن والتي يدفعها بقية المكلفين. معلوم أن الرسوم البلدية مفروضة وفقاً لقانون الرسوم والعلاوات البلدية التي تأخذ في الاعتبار القيمة التجارية لمكان الرسم فقط، وبالتالي لا تأخذ في الحسبان «المكانة الاجتماعية» للمكلف، وبما أنه لا يوجد نص قانوني يعفي هؤلاء من تسديد الرسوم البلدية، فإن خيار حثيم على الدفع، شأنهم شأن بقية المكلفين، ينبغي من مسؤولية البلديات التي تستطيع أن تضارب صلاحياتها لتفعيل الجباية، وخصوصاً تلك الكبيرة التي تملك جهازاً بشرياً وإدارياً ويحظى بالاستعانة بالشرطة البلدية.

وإذا كانت غيبية البلديات تشكو من عدم تسديد المقيمين للرسوم، فإن اتهامات أخرى تتساق لرؤساء البلديات أنفسهم تتعلق بـ «اجتهادهم» في إعفاء عدد من الجائز الـ 10 الأولى هي حسين جابر
 ■ الجائزة الثانية محمد رياض طليس
 ■ الجائزة الثالثة سمير حسن خلف
 ■ الجائزة الرابعة بيار طابوس معلوف
 وتم سحب العديد من الجوائز للمشرّكين التالية أسماؤهم:
 - فايز قياض قازان
 - محمد علي دياب
 - سمير مارون عون
 - إحصان يوسف عبید
 - قاسم علي سلمان
 - نزيه نمر سعد
 - رامز جواد أتاب
 - منهل الأمين
 - فضل أحمد مرتضى
 - فادي رافع صفي الدين
 - محمود رافع أمهر
 - أحمد زياد نجا
 - محمد ياسين
 - أحمد علي سعید
 - يوسف علي الزين
 - محمد محمود معنوق
 - عباس كاظم موسوي
 - عبد الرزاق وهيب ديليز
 - احمد مرشد حيدر
 - علي عبد الحسين ياسين
 - عميف عبد المجيد حلواني
 - محمد حسين عواضة
 - ربا عمر الداوق
 - علي نزيه سعد
 - احمد محمد رشدي
 - عمار عبد الحسين الحسيني
 - ابراهيم محمد منصور
 - فؤاد حمد
 - جميل عقيل شروتوي
 - ايناس زياد جمركاني
 - وافي حسين ديب
 - نسرین نبيل عبدالله
 - موفق علي حعادة
 - زینب عبدالله دقدوق
 - عباس محمد سعد
 - سعاده شريف درويش

